A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/485
11 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البنـــــود ٢٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٥٠ و ٥٦ و ٩١
و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩
و ١٠٤ من جدول الأعمال

برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

قضية فلسطين

القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية

261093 191093 93-55068

المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تنمية الموارد البشرية

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا الاعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ في اجتماعهم السنوي السابع عشر المعقود في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، أكون ممتنا للغاية لو تفضلتم بعمل ما يلزم لتعميم إعلان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٥٠ و ٥٦ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) لويس فيرناندو ياراميّو
السفير والممثل الدائم لكولومبيا
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧
نيويورك

المرفق

الاعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧
في اجتماعهم السنوي السابع عشر المعقود في
نيويورك في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

١ - عقد الاجتماع السنوي السابع عشر لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

٢ - ورحب الوزراء بقبول اريتريا وأندورا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموناكو في عضوية الأمم المتحدة، إذ رأوا أن قبول هذه الدول الأعضاء الجديدة يعزز مبدأ عالمية الأمم المتحدة.

٣ - ورحب الوزراء أيضا بقبول ولايات ميكرونيزيا الموحدة عضوا كامل العضوية في مجموعة الـ ٧٧.

أولا - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٤ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء استمرار انعدام التيقن من احتمالات انتعاش الاقتصاد العالمي وآثاره الخطيرة على البلدان النامية. وأكد الوزراء على أن استمرار الظروف الخارجية غير المواتية، كبطء النمو الاقتصادي وانعدام الاتساق في سياسات الاقتصاد الكلي التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو، لا يقتصر على خلق عقبات تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية فحسب بل يهدد أيضا استقرارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

٥ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لاستمرار انعدام الإرادة السياسية لدى البلدان المتقدمة النمو للتوصل إلى حلول فعالة وعادلة للركود الاقتصادي العالمي، كما أعربوا عن أسفهم لميل فريق من البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ قرارات ذات أهمية عالمية خارج الإطار المتعدد الأطراف لمنظومة الأمم المتحدة تؤثر على الاقتصاد العالمي، دون إيلاء مصالح البلدان النامية الاعتبار الكامل.

٦ - وطلب الوزراء أن تشارك البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في عملية صنع القرار وفي حل المشاكل الاقتصادية عن طريق تعزيز مبدأ تعدد الأطراف القائم على التنسيق المنهجي للسياسات على أساس عالمي بهدف تعزيز النمو العادل في الاقتصاد العالمي. وأكدوا على أن التدويل المتزايد للاقتصاد العالمي يتطلب وجود آلية عادلة وفعالة للتنسيق المتعدد الأطراف لسياسات الاقتصاد الكلي تتيح للبلدان النامية فرصة المشاركة بقدر أكبر وتراعي احتياجاتها واهتماماتها.

٧ - وأكد الوزراء من جديد ضرورة إقامة حوار بناء بين الشمال والجنوب كوسيلة لتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية، وأكدوا على أنه ينبغي أن يجري هذا الحوار على أساس الضرورة الاقتصادية التي يحتمها تبادل المصالح والفوائد، والتكافل الحقيقي، والمشاركة العادلة في تحمل المسؤوليات. ووصولا إلى هذه الغاية، لا بد من قيام تعاون وتنسيق وثيقين بين مجموعة الـ ٧٧ وبلدان حركة عدم الانحياز لضمان تكامل الجهود.

٨ - وأكد الوزراء على ضرورة تنفيذ الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبصفة خاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، تنفيذا كاملا وبدون إبطاء، وذلك عن طريق السياسات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى إعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية. وأكدوا أيضا مرة أخرى أهمية الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الرابع واستمرار صلاحيتها، وأهمية التزام كارتاخينا المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الثامن. وبرنامج أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وبرنامج عمل التسعينات لصالح أقل البلدان نموا، ونتائج عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فضلا عن الاعلان المتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وأقر، في جملة أمور، الحق في التنمية.

٩ - وكرر الوزراء الاعراب عن قلقهم إزاء تأثير تزايد احتياجات أوروبا الوسطى والشرقية إلى الموارد الخارجية على توافر الموارد للبلدان النامية. وأعربوا عن أسفهم لانخفاض الموارد المتاحة للبلدان النامية عن ذي قبل، على الرغم من تأكيدات البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بأن المساعدة التي ستقدم إلى أوروبا الوسطى والشرقية لن تكون على حساب البلدان النامية. وشدد الوزراء على وجوب تلبية هذه الاحتياجات من موارد إضافية وليس على حساب الموارد المخصصة للبلدان النامية.

١٠ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار الاجراءات الرامية إلى إدخال مشروطيات جديدة في إعادة تحديد أساس التعاون الاقتصادي الدولي. وكان من رأي الوزراء أنه يجب أن يحدد كل بلد بنفسه أهدافه وغاياته وأولوياته الوطنية في عمليته الانمائية. وأكدوا على أن دور المجتمع الدولي هو دعم وتكملة الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية.

برنامج للتنمية

١١ - أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء عدم إيلاء الأمم المتحدة المسائل الانمائية الأولوية الواجبة. وأكدوا على الحاجة الماسة إلى اعتماد نهج متكامل إزاء التنمية. وأكدوا أيضا في هذا السياق على أهمية المبادرة إلى اعتماد برنامج للتنمية كوسيلة لإعطاء زخم جديد لإقامة حوار بشأن المسائل الانمائية، انطلاقا من الافتراض المنطقي بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية يمكن أن تسهم في تعزيز السلم والاستقرار، كما أكدوا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز عملية الدفع نحو حل المشاكل العالمية بأسلوب متكامل.

١٢ - ولبلوغ هذه الغاية، أكدوا مجددا التزامهم بتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعوا جميع الأطراف إلى بدء حوار بنّاء حول المسائل الانمائية في الدورة الحالية للجمعية العامة، تلبية للدعوة التي وجهها الأمين العام لمناقشة تقريره الأولي بشأن "برنامج للتنمية" مناقشة مثمرة ومفعمة بالحيوية.

التجارة الدولية

١٣ - أكد الوزراء الحاجة الحاسمة إلى وجود نظام تجاري دولي عادل وآمن وغير تمييزي وقابل للتنبؤ به، يعزز الامكانات التجارية والانمائية للبلدان النامية ويسهل زيادة حصة هذه البلدان في التجارة الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، حثوا البلدان المتقدمة النمو على تنفيذ تدابير من أجل تحرير التجارة الدولية كخطوة ضرورية من أجل إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدل والانصاف. وأكد الوزراء أن اصلاحات السياسة التجارية التي تضطلع بها البلدان النامية ستفشل ما لم تتخذ البلدان المتقدمة النمو تدابير إيجابية للتكيف الهيكلي تتيح امكانيات أكبر للتصدير بالنسبة للبلدان النامية.

١٤ - وكرر الوزراء أيضا التأكيد على الحاجة إلى التوصل إلى نتائج ناجحة ومتوازنة لجولة أوروغواي. وقالوا إن نتائج تلك المفاوضات ينبغي أن تؤدي إلى تعزيز المطامح الانمائية للبلدان النامية. وبصفة خاصة، يجب أن تكفل المفاوضات بصورة جوهرية تعزيز وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، والوقف الفوري بل والالغاء التدريجي للحمائية التي تشوه التجارة العالمية في قطاعي المنسوجات والزراعة. وأكد الوزراء أن أي اتفاق بشأن حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن يعكس بالكامل مستويات التنمية في البلدان النامية ومطامحها الانمائية.

١٥ - وأعرب الوزراء عن استيائهم من عمليات تكثيف التدابير الحمائية خارج نطاق الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)، وعلى نحو لا يتفق معه. وأشاروا أيضا بقلق إلى زيادة استخدام البلدان المتقدمة النمو لتدابير "مكافحة الإغراق" وإجراء فرض الرسوم التعويضية ضد البلدان النامية، واستخدام إعانات التصدير، فضلا عن استمرار تدابير فرض تعريفات مرتفعة أو وجود تدابير غير تعريفية تؤثر في صادرات البلدان النامية. ودعوا إلى التقيد بدقة بالأنظمة والقواعد والمبادئ المقبولة بالنسبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٦ - ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى أن تنفذ على وجه الاستعجال الالتزامات التي تعهدت بها في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي هي ذات أهمية خاصة بالنسبة لتنمية البلدان النامية واحتياجاتها التجارية. وأكد الوزراء على أن عزم البلدان النامية الوطيد على متابعة الحوار أسهم بصورة جوهرية في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية. وأعربوا مرة أخرى عن أملهم في أن تؤدي هذه النتيجة البناءة، إذا اقترنت بالارادة السياسية اللازمة من جانب البلدان المتقدمة النمو، إلى امكانية الاسهام في تقدم التعاون المتعدد الأطراف من أجل تعزيز النمو والتنمية.

١٧ - وأشار الوزراء بقلق إلى تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان المصدرة للسلع الأساسية نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية والسياسة الحمائية. وتحقيقا لهذه الغاية، أشار الوزراء إلى القرار الذي اتخذه مؤتمر الأونكتاد الثامن بشأن البدء في عملية مشاورات حول امكانية عقد مؤتمر دولي معني بالسلع وأكدوا أن عقد مثل ذلك المؤتمر أمر ملح. ودعا الوزراء ايضا المجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تنويع قطاعات سلعها الأساسية.

١٨ - وأولى الوزراء اهتماما خاصا لتكثيف عمليات التكامل الاقتصادي وزيادة تركيزها الجغرافي، ولا سيما منذ نهاية الثمانينات. وأشاروا إلى أن مؤتمر الأونكتاد الثامن حدد تطور وعواقب اتساع النطاقات الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي الناشئة، بوصف ذلك إحدى الأولويات في إطار التكافل العالمي. وأكدوا على الحاجة إلى ضمان العمل على أن تؤدي ترتيبات التكامل ولا سيما تلك التي لها أثر رئيسي على التجارة العالمية، إلى إضفاء دينامية على التجارة العالمية، وإلى تعزيز امكانات التجارة والتنمية في البلدان النامية، وتقوية النظام التجاري الدولي بما يتمشى مع اتفاق مجموعة "غات".

١٩ - وأكد الوزراء الحاجة إلى تحسين نظام الأفضليات التجارية المعمم ودعوا البلدان المانحة للأفضليات إلى ضمان استمرار خططها المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم وتوسيع نطاقها، وتجنب إدخال تدابير تمييزية في النظام.

٢٠ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى الانهاء الفوري لاستخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية التي لم تأذن بها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أو التي لا تتفق مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وذلك بوصفها وسيلة لفرض إرادة دولة على أخرى بالقوة.

الديون الخارجية للبلدان النامية

٢١ - أعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء ما تتعرض له جهود التنمية في البلدان النامية وخاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية، بما في ذلك احتياجات الاسكان والتعليم والصحة، من معوقات شديدة بسبب الحاجة الماسة إلى تخصيص جزء جوهري من الميزانيات الوطنية لخدمة الديون الخارجية.

٢٢ - وأكد الوزراء على أن عبء الديون يؤدي إلى أثر غير موات على اقتصادات البلدان النامية. وتزداد هذه الحالة تفاقما نتيجة للأثر السلبي لعملية التكيف الهيكلي، وتدفق الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، وعدم الوثوق بالنظام المالي الدولي، وانخفاض المساعدة الانمائية الرسمية، وسوء معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية، والهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية، فضلا عن تصاعد النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو. ولذا أكد الوزراء على أنه ينبغي أن يكون تخفيض أصل وخدمة الديون عنصرا رئيسيا في معالجة مشكلة الديون في البلدان النامية.

٢٣ - وشدد الوزراء على أنه لا ينبغي النظر إلى مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية من زواياها التقنية الضيقة فحسب وإنما أيضا من حيث أبعادها السياسية والاجتماعية الخطيرة، التي يزيدها تفاقما الأثر الشديد لاختلالات النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي، ومن ثم يتطلب الأمر معالجة سياسية تشمل البلدان المدينة والدائنة، فضلا عن المؤسسات الدولية التي تتقاسم مسؤولية حل مشكلة ديون البلدان النامية. ولذا فقد حث الوزراء هذه البلدان والمؤسسات على التوصل إلى حل فعال وشامل ومنصف وذي وجهة انمائية ودائم لمشكلة ديون البلدان النامية بغرض خفض ديون وخدمة ديون تلك البلدان النامية خفضا كبيرا. وينبغي أن يشمل أيضا هذا النهج جميع أنواع الديون والبلدان النامية المدينة. كما ينبغي أن يولى اهتماما خاصا للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي مازالت، بالرغم من حالتها المالية غير المواتية، تواصل الوفاء بالتزامات ديونها في الوقت المناسب.

٢٤ - وفي هذا السياق أكد الوزراء ايضا على أن حل مشكلة الديون يجب أن يشمل تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره بوصفه أهم مصدر للنمو والتنمية الحقيقيين، وبالتالي أهم مصدر للموارد اللازمة للبلدان المدينة لمواجهة التزاماتها المالية. وأكدوا أيضا على استمرار النظر في أمر اتخاذ وتطبيق تدابير ابتكارية على نطاق أوسع، مثل مبادلة الديون برأس مال سهمي، ومبادلة الديون بحماية الطبيعة ومبادلة الديون بالتنمية، بوصفها اسهامات في معالجة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية.

النظام النقدي والمالي

٢٥ - أكد الوزراء مرة أخرى على ضرورة اعتبار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي محض مؤسستين اقتصاديتين محايدتين غير شرطيتين، وعلى أن تقوما باستعراض سياستهما وممارساتهما على نحو يتسنى لهما به المساهمة بنشاط في النظام المالي والنقدي الجديد، ويجعلهما أكثر إنصافا ودعما للجهود الانمائية للبلدان النامية. وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء عدم حدوث أي تقدم في الجهود المبذولة من أجل تحقيق إصلاح ذي مغزى وإعادة تشكيل النظام النقدي والمالي الدولي، من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرارات في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ليتسنى تمثيل اهتمامات البلدان النامية واحتياجاتها بصورة مناسبة.

٢٦ - وأكد الوزراء أهمية توفير تنسيق أكثر وثوقا ويتسم بالاستمرار بين مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الـ ٢٤ في إطار المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من أجل تعزيز مصالح البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف.

تمويل التنمية

٢٧ - أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تناقص مستويات تمويل التنمية في البلدان النامية، الذي زاده تفاقما التدفق الخارجي للموارد الناجم عن خدمة الديون، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري. وتعد هذه الموارد ضرورية لتلبية متطلبات البلدان النامية من الاستثمارات ورأس المال، لكي تتصدى لاحتياجات سكانها الانمائية. وفي هذا السياق، أكد الوزراء مرة أخرى أهمية عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية.

٢٨ - وأكد الوزراء من جديد الحاجة الملحة للعمل بصورة منسقة على زيادة تدفقات الموارد المالية زيادة كبيرة من أجل التنمية، على أساس مضمون ومستمر وقابل للتنبؤ به، يتفق مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. وأعربوا عن استيائهم لأن الهدف الأدنى للمساعدة الانمائية الرسمية وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي، وكذلك الأهداف الدنيا للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا، لم تلق في معظمها أية استجابة. ودعا الوزراء أيضا إلى زيادة الموارد المالية للمؤسسات المتعددة الأطراف زيادة كبيرة وإلى القيام باستعراض سياساتها المتعلقة بالإقراض من أجل تشجيع مزيد من الإقراض والتنمية.

٢٩ - وأشار الوزراء إلى أن توفير موارد تساهلية إضافية للبلدان ذات الدخل المنخفض مسألة تتسم بأهمية خاصة. وأكدوا الحاجة إلى زيادة الموارد المتاحة بالقيمة الحقيقية في إطار التغذية العاشرة للمؤسسة الانمائية الدولية مع مراعاة تزايد احتياجات البلدان المنخفضة الدخل من التمويل التساهلي. وبالمثل، فإن من شأن التدفقات المالية الاضافية في إطار مرفق التكيف الهيكلي، ومرفق التكيف الهيكلي المعزز، أن توفر تدفقات تساهلية متوسطة الأجل للبلدان ذات الدخل المنخفض.

الاستثمار الأجنبي المباشر

٣٠ - أكد الوزراء أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه آلية للنمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية. وفي هذا السياق، اعترفوا بأن كثيرا من البلدان النامية تجري اصلاحات اقتصادية كبيرة، من أجل تهيئة المناخ للاستثمار الأجنبي. وأكدوا أنه ينبغي للبلدان الصناعية أن توفر حوافز للاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، كجزء من الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل زيادة التدفقات من الموارد الى البلدان النامية.

البيئة والتنمية

٣١ - رحب الوزراء بنتائج الدورة الموضوعية الأولى للجنة التنمية المستدامة، التي ستساعد على تعزيز التعاون الدولي نحو تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ورصد التدفقات المالية والتكنولوجية بغية ضمان أن تفي متابعة مؤتمر ريو بآمال وتطلعات جميع البلدان. وأكد الوزراء في هذا الصدد أهمية ضمان الالتزام بوسائل تنفيذ مقررات ريو والوفاء بها على نحو كامل.

٣٢ - ورحبوا أيضا في هذا الصدد بإنشاء الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية، التي تعمل فيما بين الدورات والمعنية بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا، المكونة من خبراء تعينهم الحكومات والتي تساهم، مع الاحترام الكامل لإجراءات لجنة التنمية المستدامة ولولايتها في التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١.

٣٣ - وأكدوا من جديد أن التنمية المستدامة ذات أهمية فائقة بالنسبة للبلدان النامية، وبناء على ذلك شددوا على أن جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو يدللان عمليا على وجود التزام عالمي بمساعدة البلدان النامية في الاسراع بالتنمية وتحسين بيئتها على حد سواء.

٣٤ - وفيما يتعلق بعمل لجنة التنمية المستدامة، أكد الوزراء من جديد أنه ينبغي الامتثال امتثالا صارما لبرنامج العمل المواضيعي المتعدد السنوات، كي يتسنى للجنة أن تنظر، في إطار محدد زمنيا متفق عليه، في جميع قضاياها الشاملة للقطاعات والقطاعية من أجل الاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي سيُضطلع به في عام ١٩٩٧.

٣٥ - وأكد الوزراء أن استعداد البلدان النامية للحماية البيئية لا يمكن تنفيذه بفعالية إلا ببذل جهود متزامنة لحل مشاكل الفقر العالمي والديون والمساواة الدولية وبإعادة تنشيط عملية تنمية البلدان النامية من خلال إزالة القيود الخارجية على إعادة التنشيط هذه وبتهيئة بيئة اقتصادية خارجية داعمة. ويجب أن يشمل مفهوم التنمية المستدامة، بالضرورة، تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوب البلدان النامية والحفاظ على مستويات كافية من نمو نوعية الحياة في بيئة صحية وآمنة ونظيفة.

٣٦ - وأكدوا أن التمويل غير الكافي هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق فعالية أكبر للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل حماية البيئة. وأعاد الوزراء تأكيد أهمية التعاون الدولي لتزويد البلدان النامية بموارد مالية جديدة وإضافية دون فرض أي أشكال من أشكال الشروط. وكرروا في هذا الصدد الحاجة الى الإرادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو من أجل التنفيذ الفعال لالتزاماتها الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ في مجال الموارد المالية.

٣٧ - وأكد الوزراء أن تطوير ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا عنصران ضروريان في أي استراتيجية ناجحة للتنمية المستدامة. وبناء على ذلك، من المهم التأكيد على ضرورة الاتفاق على طرائق فعالة لاستحداث وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا وإمكانية حصول البلدان النامية عليها ونقلها إليها بشروط مواتية، بما في ذلك شروط تساهلية وتفضيلية. وينبغي أن يشمل هذا الاتفاق إنشاء مراكز تكنولوجيا بيئية دولية وإقليمية ودون إقليمية في البلدان النامية، ونشر المعلومات عن التكنولوجيات القائمة السليمة بيئيا.

٣٨ - وأيد الوزراء تأييدا تاما المواقف التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ والصين خلال اجتماع المشتركين الخاص لمرفق البيئة العالمية الذي عقد في واشنطن، العاصمة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، لا سيما فيما يتعلق بمسألة مهام جمعية المشتركين، وصنع القرارات، ودور الوصي، ورئاسة مجلس الإدارة، والاستقلال الوظيفي للأمانة، وإجراءات الاعتماد القانوني للنص التي سيتم الاتفاق عليها في كارتاخينا، بكولومبيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٣٩ - ودعا الوزراء الى اتباع نهج حذر فيما يتعلق بمقترح فرض "ضرائب بخصوص ثاني أكسيد الكربون" الذي قد يسفر عن تقييدات شتى لتنمية البلدان النامية.

٤٠ - ورحب الوزراء أيضا بإنشاء لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تواجه الجفاف و/أو التصحر، لا سيما في افريقيا. ودعوا البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن

المنظمات الدولية ذات الصلة، الى إيلاء الاعتبار الواجب لوضع هذه الاتفاقية، التي رأوا أنها ينبغي أن تحتوي على التزامات سليمة. وأكدوا أهمية وضع واعتماد هذه الاتفاقية الدولية قبل حزيران/يونيه ١٩٩٤.

العلم والتكنولوجيا

٤١ - لاحظ الوزراء الأهمية الفائقة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في البلدان النامية. وأعربوا عن قلقهم بشأن الفرصة الهامشية المتاحة للبلدان النامية للاشتراك في الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية. وأكدوا أن التنمية حق أساسي للبشرية ولا يمكن إعماله إلا من خلال القضاء على جميع العقبات والقيود التي تمنع البلدان النامية من إمكانية الحصول على أحدث المعرفة العلمية والتكنولوجية. ولاحظوا على وجه الخصوص أن عرقلة نقل التكنولوجيا سعيا لتحقيق أهداف سياسة تشكل عقبة خطيرة أمام تمتع البلدان النامية بهذا الحق، ومن ثم تعرض تنميتها للخطر.

٤٢ - وأعربوا عن تأييدهم الكامل لأنشطة الأمم المتحدة بشأن العلم والتكنولوجيا وأكدوا أن أي إعادة ترتيب إدارية في المنظمة ينبغي أن تعزز قدرتها على الوفاء ببرامجها الخاصة بهذه المسألة. وكان من رأي الوزراء أيضا أن للأمم المتحدة دورا حاسما في تشجيع التعاون الدولي على نحو متعدد الأطراف من أجل نقل التكنولوجيات الجديدة الى البلدان النامية بفعالية وكفاءة. وأكدوا أن تطوير وتعزيز القدرات المحلية للبلدان النامية في ميداني العلم والتكنولوجيا حيويان للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لهذه البلدان. وأشاروا الى أن الأونكتاد أدى في هذا الصدد دورا رئيسيا في تحديد القضايا الرئيسية الناجمة عن نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية والعقبات التي تحول دون ذلك.

٤٣ - ونظر الوزراء أيضا في الحاجة الى إنشاء رابطات تعاونية من شأنها أن تسهل تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان النامية في ميدان التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية. ورحب الوزراء في هذا الصدد بالمبادرة الملموسة التي اتخذتها البلدان الافريقية لإنشاء وكالة افريقية للتكنولوجيا الحيوية في الجزائر، وأكدوا أهمية هذه المبادرة وحثوا منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على تقديم الدعم الى هذه الوكالة.

٤٤ - وحث الوزراء على مواصلة تنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ودعوا جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن المؤسسات الإنمائية الدولية، الى النظر جديا في تنشيط جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، كما هو متوخى في برنامج عمل فيينا. وقالوا إن على اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تؤدي دورا رئيسيا في توفير جملة أمور منها إطار عالمي لتقييم التقدم العلمي والتكنولوجي وما له من أثر على البلدان النامية.

التصنيع

٤٥ - أكد الوزراء الحاجة الى استدامة تصنيع البلدان النامية نظرا للدور الحاسم الذي تؤديه في الاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأحاطوا علما بأثر الاصلاحات الهيكلية على القطاع الصناعي وتفاوت نمو

وتنمية الانتاج الصناعي العالمي، مما يفضي الى تصفية تصنيع العديد من البلدان النامية وأبرزوا أهمية إيجاد تدابير ابتكارية لانعاش القطاع الصناعي، نظرا الى الحالة الراهنة للاقتصاد الدولي.

٤٦ - وإدراكا للدور الهام الذي يؤديه القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الشاملة للبلدان النامية، رأى الوزراء أن هناك حاجة الى تعزيز الدور التنسيقي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية الصناعية كي يتسنى لها أن تخدم بصورة أفضل احتياجات البلدان النامية في سعيها نحو التنمية الصناعية. وناشدوا المنظمات الدولية ذات الصلة أن تتعاون تعاونا وثيقا مع اليونيدو بشأن المسائل التي تنطوي على التنمية الصناعية، بالنظر الى ما يتسم به التصنيع من طابع شامل للقطاعات.

٤٧ - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بالجهود الحالية التي تبذلها اليونيدو لإعادة توجيه أولوياتها واصلاح هيكلها بغية المساهمة على نحو أكثر كفاءة في التنمية العادلة والمستدامة بشكل عام وللوفاء بصورة أفضل بمطالب تصنيع البلدان النامية على وجه الخصوص. وحثوا البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء على تقديم الدعم الكامل لليونيدو في جهودها الرامية الى الانعاش.

٤٨ - وأكد الوزراء على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفه عنصرا حاسما في عملية تصنيع البلدان النامية، لا سيما في مجالات مثل النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتكنولوجيا الصناعية والمعلومات الصناعية، وتنمية الموارد البشرية المتعلقة بالصناعة. وحثوا البلدان المانحة واليونيدو بوصفها وكالة منفذة على زيادة مواردها المخصصة لأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ميدان التصنيع.

السكان والتنمية

٤٩ - أكد الوزراء مرة أخرى أن المسألة السكانية لا يمكن النظر فيها بمعزل عن غيرها، وينبغي ربطها بالتنمية برباط وثيق. وفي هذا الصدد، فإن جميع البلدان في حاجة الى تعزيز مستوى وعي رعاياها بالمسائل السكانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم السياسات والبرامج الوطنية لجميع البلدان ولا سيما البلدان النامية آخذا في اعتباره الحق السيادي لجميع البلدان في صياغة سياساتها السكانية واعتمادها وتنفيذها، مع الوعي بظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وينبغي لمثل هذه البرامج السكانية أن تستهدف ادخال تحسينات في نوعية الموارد البشرية وتوسيع فرص العمل. وأكد الوزراء في هذا الصدد على أهمية المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المقرر عقده في القاهرة من ٥ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كوسيلة لتحقيق تحسينات ملموسة في التعاون الدولي في هذا الميدان، وصياغة برنامج عمل يحتوي على مجموعة من التوصيات بشأن السكان والتنمية من أجل العقد القادم وما بعده. ورحب الوزراء بالروح والجهود الرامية الى الخروج بنتيجة ناجحة من مؤتمر القاهرة ومن عملية التحضير له وطلبوا أيضا الى جميع الدول أن تشارك في العملية بفعالية وأن تسهم فيها اسهاما بناء.

المستوطنات البشرية

٥٠ - أكد الوزراء من جديد تأييدهم الكامل لأهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المقرر عقده عام ١٩٩٦ وذلك بوصفه وسيلة لاتخاذ إجراءات ملائمة على الصعيدين الوطني والدولي بهدف التخفيف من حدة الظروف التي يعانيها الفقراء والمحرومون. كما أكدوا على أهمية الاستراتيجية العالمية للمأوى لعام ٢٠٠٠.

التنمية الاجتماعية

٥١ - شدد الوزراء على التزامهم الكامل نحو مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. وأكدوا أن بلدانهم ستشارك في العملية التحضيرية على أعلى مستوى ممكن وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي نتيجة مؤتمر القمة الى حلول فعالة وحقيقية للقضاء على الفقر والبطالة، ولتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن الصعب في الظروف الراهنة وضع استراتيجية فريدة وعالمية وموحدة للتنمية الاجتماعية، ومن ثم فمن الأساسي أن توضع في الحسبان الجوانب الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية، وكذلك الدينامية الداخلية لكل مجتمع. وأكد الوزراء في هذا الصدد على ضرورة عقد اجتماعات إقليمية كجزء من العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي.

٥٢ - واعتبر الوزراء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بمثابة فرصة مهمة للاستفادة من نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عن طريق تقوية وتعزيز الصلة بين الفقر والبيئة والتنمية وتعزيز العمل على وضع استراتيجية تعاون دولي حقيقية وملموسة.

التعليم

٥٣ - أكد الوزراء من جديد أن محو الأمية وتوفير التعليم للجميع ينبغي أن يظلا هدفا ذا أولوية عليا. وشددوا على أنه ينبغي اعطاء أولوية عالية لتعليم البنات والنساء ولا سيما في المناطق الريفية. ولاحظ الوزراء مع التقدير الجهود التي تبذل بقيادة اليونسكو، التي أسهمت في خفض معدلات الأمية في العالم أجمع خفضا حقيقيا.

٥٤ - وفي معرض الإشارة الى نتائج الجهود المضطلع بها على نطاق المنظومة لمتابعة توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١، أكد الوزراء على الدور الأساسي للتعليم والتدريب في التصدي للمشاكل البيئية وفي التحرك صوب التنمية المستدامة. ونوه الوزراء في هذا السياق بالمساهمة التي قدمتها اليونسكو في خلق الوعي والقدرات الوطنية في البلدان النامية، ولا سيما عن طريق أنشطتها في مجالي التثقيف والإعلام البيئيين.

٥٥ - وأكد الوزراء على أن تقاسم المعرفة والمعلومات على نطاق العالم كله أمر حيوي لايجاد حلول للمشاكل الإنمائية وللتقدم نحو رفاه البشرية العام، وذلك في عالم اليوم الذي يزداد تكافله. ورحبوا في هذا الصدد بالمبادرة التي اتخذتها اليونسكو للمساعدة على استغلال ثروة المعلومات المتاحة، وصقلها عن طريق

البحث لاشراك الآخرين في الحلول المكتشفة حديثا عن طريق شبكات التبادل وترتيبات التدريب الجامعي (التآخي بين الجامعات UNITWIN) وبرنامج كراسي الأستاذية في اليونسكو، وذلك في ميادين اختصاصها.

٥٦ - وأكد الوزراء من جديد على أن تنمية الموارد البشرية أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحثوا على أنه ينبغي أن يصمم التعليم والتدريب اللذان يؤديان دورا أساسيا في تنمية الموارد البشرية لتزويد الأفراد بالقدرات الإبداعية والمهارات وتمكينهم من الاعتماد على الذات حتى يمكنهم أن يشاركوا مشاركة نشطة ومنتجة في العملية الإنمائية.

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

٥٧ - شدد الوزراء على أهمية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وأكدوا على حياد جميع الهيئات التنفيذية وعدم شرطيتها وعلى قيامها بدور اقتصادي بحت والحاجة الى اعطاء أولوية لهذا المجال في خطط الأمم المتحدة وبرامجها. ولاحظوا مع القلق تناقص الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية، الذي يؤدي الى اضطراب الأنشطة الإنمائية التي تدعمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في البلدان النامية. وهذه الحالة السيئة، التي تأتي متزامنة مع انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، تلحق ضررا خطيرا بالجهود الإنمائية في البلدان النامية. ولذا فقد طالب الوزراء بزيادة كبيرة وحقيقية في تدفق الموارد للأنشطة التنفيذية الإنمائية على أساس مستمر ومتوقع ومضمون. وأكد الوزراء من جديد على مبادئ العالمية وتعدد الأطراف والحياد وعدم الشرطية والمرونة في الوفاء باحتياجات التعاون التقني للبلدان النامية. وأكدوا من جديد على الحاجة الى التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة في هذا الميدان.

٥٨ - وأعرب الوزراء عن معارضتهم الجازمة لمد مهام منسقي الأمم المتحدة المقيمين الى المجال السياسي. وأعربوا في هذا الصدد عن قلقهم إزاء الاقتراحات الرامية الى تحريف الطابع الشرعي للمكاتب الميدانية للأمم المتحدة التي تتصدى للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية، وهي المكاتب المحددة ولايتها بوضوح في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

٥٩ - كرر الوزراء الاعراب عن قلقهم العميق إزاء استمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا. وأعربوا عن اقتناعهم بأن الاتجاهات الراهنة يمكن أن تؤدي، ما لم تُعكس، الى تفاقم الحالة بدرجة كبيرة مما يهدد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية ويعوق احتمالات الانعاش والتنمية فيها. وأعربوا عن تضامنهم مع البلدان الافريقية وحثوا المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة وفعالة لدعم جهود البلدان الافريقية في عملية الاصلاحات الاقتصادية والتنمية.

٦٠ - ولاحظوا مع القلق العميق الظروف الحرجة التي تكتنف الديون الخارجية للبلدان الافريقية وعبء خدمة الديون الثقيل الذي لا يمكن تحمله والذي أدى الى خلق حالة متناقضة وجدت فيها البلدان الافريقية أنها أصبحت مصدرة صافية لرأس المال الى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية. وعلاوة على

ذلك، لاحظ الوزراء أن الأسعار المتدهورة للسلع الأساسية وعدم كفاية الاستثمار الأجنبي وانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الى المنطقة كلها أمور أثرت تأثيرا سلبيا على قدرة البلدان الافريقية على تحقيق أهدافها الإنمائية والوفاء بالتزاماتها المالية الأخرى.

٦١ - وكرر الوزراء الاعراب عن تأييدهم الكامل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الدورة السادسة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، وجددوا التزام المجتمع الدولي بتحقيق النمو والتنمية الاجتماعيين - الاقتصاديين المستدامين ذاتيا في افريقيا. وطلب الوزراء الى المجتمع الدولي ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والأمم المتحدة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف دعم البرنامج الجديد واتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ التعهدات التي تم الالتزام بها فيه، بما في ذلك تقديم مساهمات مالية لإنشاء صندوق تنويع السلع الأساسية الافريقية.

أقل البلدان نموا

٦٢ - أعرب الوزراء عن بالغ قلقهم للتدهور المستمر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية لأقل البلدان نموا وحثوا جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف على اتخاذ تدابير عاجلة وملائمة لعكس الاتجاه. وفي هذا السياق طلبوا من المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا تنفيذا كاملا. وأكدوا على الحاجة الملحة الى تزويد هذه البلدان بالدعم اللازم، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية الكافية، من أجل إعادة إنعاش عمليتها الإنمائية. وطلبوا الإلغاء الكامل لجميع الديون الرسمية الثنائية فضلا عن اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لإجراء تخفيض كبير في ديون أقل البلدان نموا وعبء خدمات الديون التي تدين بها للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وللدائنين التجاريين. وطلبوا أيضا تحسين فرص وصول منتجات أقل البلدان نموا الى الأسواق. وأوصوا بتوفير الموارد الكافية للوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة من أجل متابعة برنامج العمل ورصده وتنفيذه على نحو فعال.

البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

٦٣ - لاحظ الوزراء بقلق بالغ التدهور في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وأوصوا بالالتزام بالتدابير الملموسة المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة التزاما دقيقا بهدف التغلب على المشاكل الصعبة والتقييدات الهيكلية التي تعرقل الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان. وطلبوا من مجموعة المانحين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإنمائية توفير موارد تقنية ومالية إضافية وكافية للمدخلات الرأسمالية وتنمية الهياكل الأساسية وغير ذلك من التدابير اللازمة لتخفيف حدة مشاكلها المحددة في مجال النقل العابر والإدارة والاتصالات وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الدول النامية الجزرية الصغيرة

٦٤ - أكد الوزراء على أهمية المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المقرر عقده في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل الى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، كخطوة أخرى في تنفيذ التزامات جدول أعمال القرن ٢١ التي تعهدت بها الدول في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو. ولاحظوا أن المشاكل المحددة للدول النامية الجزرية الصغيرة ، بما في ذلك التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتزايد حدوث الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى التي هي من صنع الانسان، والتعرض للهزات الاقتصادية الخارجية أدت الى زيادة تأثرها بالبيئة الاقتصادية المعادية. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء من المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة ومنظومة الأمم المتحدة، أن توفر الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم تنفيذ برنامج العمل الخاص بالدول النامية الجزرية الصغيرة الرامي الى التصدي لمكامن الضعف والتقييدات والعقبات المحددة التي تعترض سبيل التنمية المستدامة لتلك الدول الضعيفة والهشة اقتصاديا وايكولوجيا. وأوصى الوزراء بقوة، ضمانا لنجاح المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بأن تعقد الدورة التحضيرية للجنة التحضيرية للمؤتمر قبل نيسان/أبريل ١٩٩٤ للتوصل الى اتفاق بشأن "برنامج العمل".

ثانيا - إعادة تشكيل الأمم المتحدة

٦٥ - كرر الوزراء تأكيد أهمية الأمم المتحدة بوصفها المحفل المركزي للحوار والمفاوضات بشأن القضايا المتصلة بالتعاون الدولي من أجل التنمية وطلبوا من جميع الدول احترام المبادئ الديمقراطية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وطلبوا أيضا أن تكون الأمم المتحدة منظمة أقوى لمعالجة المشاكل المعقدة والمترابطة التي تواجه الاقتصاد العالمي، مع إجراء التنسيق الواجب مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وأعربوا عن بالغ قلقهم للأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة، التي تعرض للخطر قدرة المنظمة على الاضطلاع بالبرامج المكلفة بها وتقوض جوهر تعددية الأطراف ذاته.

٦٦ - وعاود الوزراء التأكيد على أن قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ يوفر المبادئ الأساسية والتوجيهية لإعادة تشكيل وإنعاش منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين. وينبغي أيضا أن تضع هذه الجهود في الاعتبار فحوى القرار د - إ ١٣/١٨ المتخذ في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة، والقرارين ١٩٩/٤٥ و ٢٣٥/٤٦ وغيرهما من القرارات ذات الصلة، وما يرد في تلك القرارات من مبادئ. وفي هذا الإطار، أحاط الوزراء علما بالمفاوضات الجارية وأعادوا تأكيد التزامهم بتحقيق اتفاق توافق الآراء بشأن اتخاذ مزيد من التدابير من أجل الاصلاح، وترمي الى تحسين تقسيم العمل بين الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئات ادارة برامج الأمم المتحدة وصناديقها الانمائية، وضمان تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على أساس متواصل ويمكن التنبؤ به ومضمون، لتعزيز فعالية عمل هذه الأجهزة.

إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة

٦٧ - لاحظ الوزراء أن قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ باء وضع مبادئ توجيهية هامة مفادها أن الأمين العام ينبغي أن يضع في الاعتبار تنفيذ إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة . وأعرب الوزراء عن اهتمامهم الخاص بمتابعة المبادئ التوجيهية الرامية الى تعزيز قدرة الأمانة العامة على دعم أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ومن بين هذه الميادين علق الوزراء أهمية قصوى على مجالات العلم والتكنولوجيا، والشركات عبر الوطنية، والتعاون التقني. واتفقوا على أن يتابعوا باهتمام التقييم المقبل للأثر الحقيقي للإصلاح في هذه المجالات المحددة .

ثالثا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٨ - أعاد الوزراء تأكيد التزامهم بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وكرروا تأكيد اقتناعهم بأنه يشكل جزءا لا يتجزأ وأساسيا من جهود البلدان النامية لتعزيز النمو الاقتصادي، والقدرات التكنولوجية، والتنمية المعجلة . وكرروا أيضا تأكيد اقتناعهم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس فحسب وسيلة للاستفادة من أوجه التكامل القائمة والممكنة في اقتصادات البلدان النامية بل يمكن أيضا أن يساهم في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وتعزيز الاقتصاد العالمي. ولاحظ الوزراء كذلك بارتياح أنه في السنوات القليلة الماضية انبعث بقوة اهتمام بين البلدان النامية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستعدادا لذلك التعاون وتصميم عليه. وقد أدت التوقعات الجديدة بدورها الى ظهور حركة قوية لإدخال نهج وطرائق جديدة وحديثة في عملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تمشيا مع الظروف العالمية المتغيرة بحيث يمكن جعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر دينامية وواقعية. وكرروا أيضا تأكيد اقتناعهم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أساسي، كوسيلة لتعزيز قدرتها على التفاوض تجاه البلدان المتقدمة النمو، للحد من تعرض البلدان النامية لآثار البيئة الاقتصادية الدولية المعاكسة.

٦٩ - وناشد الوزراء الدول الأعضاء أن تساهم بسخاء في "حساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية" من أجل تيسير تنفيذ برنامج عمل كراكاس. ووجهوا بالنسبة للدول التي لم تساهم نداء خاص للمساهمة، أما بالنسبة للدول التي ساهمت بالفعل فقد وجهوا نداء لزيادة مساهماتها. وأكدوا أيضا على الحاجة الى تعزيز مكتب رئيس مجموعة الـ ٧٧ وأهمية عمل مجموعة مساعديه الأساسيين. ودعوا رئيس مجموعة الـ ٧٧ الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض.

٧٠ - وأكد الوزراء على أهمية تقديم الدعم المتواصل، لا سيما عن طريق المساعدة التقنية والتمويل من منظومة الأمم المتحدة ، للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وكرروا تأكيد أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أمر ذو أهمية معترف بها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وشددوا على أهمية

دور مؤسســـــات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان الناميـــــة.

٧١ - وأيد الوزراء نتائج الاجتماع الثامن للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذي عقد في مدينة بنما في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وأيدوا توصياته. واتفق الوزراء على أن اجتماع بنما حقق أهدافه الرامية الى إعادة تنشيط برنامج عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وأكدوا على أهمية الاضطلاع بالتوصيات التي وضعتها اللجنة. وأعربوا عن شكرهم لحكومة بنما لاستضافتها الاجتماع الثامن للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق.

٧٢ - وأكد الوزراء على أهمية عقد اجتماعات متابعة قطاعية حسبما هو متوخى في توصيات الاجتماع الثامن. وناشدوا الدول الأعضاء أن تتقدم وتعرض استضافتها لهذه الاجتماعات فضلا عن اجتماعات أخرى ربما تنشأ عن الاجتماع الثامن، وأن تقدم دعمها الكامل لتنفيذ توصيات هذه الاجتماعات. وأيد الوزراء كذلك القرار المتخذ في الاجتماع الثامن لإنشاء آلية تعمل فيما بين الدورات في السنوات لا تكون فيها اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق منعقدة، وحثوا الدول الأعضاء على المشاركة في هذه الاجتماعات. ودعوا رئيس مجموعة الـ ٧٧ الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض.

٧٣ - وأكد الوزراء على الحاجة الى إدماج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في عملية رسم السياسات الوطنية، وأكدوا على دور مراكز التنسيق الوطنية كآليات محورية لبرنامج عمل كراكاس.

رابعا - فلسطين

٧٤ - نظر الوزراء في التطورات الأخيرة المتصلة بقضية فلسطين وأحاطوا علما بحدث ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ التاريخي. واعتبروا التوقيع على إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل خطوة أولى هامة. وفي هذا الصدد أعادوا تأكيد أن هذه الخطوة الهامة ينبغي أن تؤدي الى تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط يستند الى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و٤٢٥ والى صيغة "الأرض مقابل السلام".

٧٥ - وأعاد الوزراء تأكيد تأييدهم للشعب الفلسطيني في سعيه لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في إنشاء دولة مستقلة على الأرض المحتلة الفلسطينية ، بما في ذلك القدس العربية. وأكدوا أيضا من جديد على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين. وطلب الوزراء من المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، والأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، أن تدعم دعما كاملا تنفيذ الاتفاق بكل الطرق الممكنة. ورحبوا في هذا الصدد بالالتزامات الأولية الأخيرة التي تم التعهد بها.

خامسا - جنوب افريقيا

٧٦ - أحاط الوزراء علما بالتطورات الأخيرة التي حدثت في جنوب افريقيا، بما في ذلك التدابير الإيجابية المتخذة في إطار محفل التفاوض المتعدد الأطراف، لا سيما تحديد يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موعدا لاجراء أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا وتأييد إعادة إدماج خليج والفيس والجزر البحرية في ناميبيا. وأعربوا أيضا عن الأمل في أن يصبح المجلس التنفيذي الانتقالي عاملا في أقرب وقت مكن وذلك لزيادة تسهيل حل القضايا الانتقالية والدستورية المعلقة . غير أن الوزراء أعربوا عن بالغ قلقهم بشأن تصعيد العنف السياسي في جنوب افريقيا. ورأوا أن المسؤولية الأولى لجميع الحكومات هي أن تحافظ على أمن جميع مواطنيها، ولذلك، طلبوا من سلطات جنوب افريقيا أن تكفل ظروف السلم والاستقرار والأمن الشخصي. وحثوا أيضا مختلف الأطراف الأخرى المعنية على أن تبذل قصارى جهدها لوضع نهاية للعنف الجاري. واستجابة للنداء الموجه من مجموعة عريضة من شعب جنوب افريقيا بشأن رفع جميع الجزاءات الاقتصادية، اعترف الوزراء بهذه الحقيقة، ونزولا عند هذه الرغبة، طلبوا من المجتمع الدولي بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة الاستجابة إيجابيا لهذا النداء ورفع جميع الجزاءات، باستثناء تلك المتصلة بحظر الأسلحة والمسائل النووية. وناشد الوزراء المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية وغيرها من المساعدة الى تلك البلدان في الجنوب الافريقي التي مازالت تعاني من الآثار السلبية لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار السابقة في المنطقة.

سادسا - حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧

٧٧ - رحب الوزراء بنتائج اجتماع الوزارية الدائمة لبلدان عدم الانحياز لشؤون التعاون الاقتصادي الذي عقد في بالي ، بإندونيسيا، في الفترة من ١٠ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٣.

٧٨ - وأيد الوزراء بارتياح الدعم الذي قدمته اللجنة الوزارية الدائمة لبلدان عدم الانحياز لشؤون التعاون الاقتصادي من أجل تنفيذ برنامج عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وأيد الوزراء أيضا التوصيات المتصلة بمواءمة تنفيذ برنامج عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وبرنامج عمل بلدان عدم الانحياز بشأن التعاون الاقتصادي كما هو وارد في الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٧٩ - ورأى الوزراء أن هناك حاجة متزايدة الى زيادة تعزيز التنسيق والترابط بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز من أجل مداولة مختلف القضايا الدولية، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن أجل ضمان تكامل الجهود. وأعربوا في هذا السياق عن اعتقادهم الراسخ بأن لجنة التنسيق المشتركة بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز يمكن أن تقوم بهذه المهام على أفضل وجه. ووجهوا رئيس مجموعة الـ ٧٧ أن يواصل مشاوراته مع رئيس المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز، فضلا عن الدول الأعضاء في المجموعة، من أجل إضفاء الطابع التشغيلي على اللجنة خلال عام ١٩٩٤ . وكلفوا رئيس مجموعة الـ ٧٧ باتخاذ جميع الخطوات

اللازمة لهذا الغرض، بما في ذلك الخطوات التى اتفق عليها الاجتماع الثامن للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٨٠ - ورأى الوزراء أنه في سياق مواءمة الجهود بين برامج حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ هناك حاجة الى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في المجالات القطاعية المتصلة بالتنمية.

سابعا - القضايا الانسانية

٨١ - أكد الوزراء أن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ينبغي أن يسعى بقدر الإمكان الى التقليل الى أدنى حد من الأثر السلبي على السكان المدنيين الأبرياء في البلدان المتضررة، فضلا عن الآثار الاقتصادية الضارة على البلدان الثالثة.

ثامنا - الذكرى السنوية الثلاثون لمجموعة الـ ٧٧

٨٢ - أعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ تشكل فرصة لإعادة تأكيد تصميم المجموعة على تنفيذ أهدافها وغاياتها في ضوء التحديات الجديدة التي تواجه البلدان النامية . ودعا الوزراء رئيس مجموعة الـ ٧٧ أن يجري المشاورات الملائمة للبت في أفضل طريقة يمكن بها الاحتفال بهذه المناسبة الهامة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماع خاص لمجموعة الـ ٧٧ على المستوى الملائم.

- - - - -